

Distr.: General
13 June 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠

نيويورك، ٥ تموز/يوليه - ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ قراري الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ باء

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز
تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١ مقدمة - أولا
		إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين
٣	٦-٥ المتصلة بهما - ثانيا
٣	٥	ألف - التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ بء .
		باء - التقدم المحرز في تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٥	٦ المرفق الثاني، ٤٦/١٩٩٨ و ٥١/١٩٩٩
٢٠	١٥-٧ التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز - ثالثا
٢٢	١٦ التوصيات - رابعا

أولاً - مقدمة

٤ - ويقدم الفرع الثاني من التقرير معلومات عن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما في شكل عمود مزدوج لتيسير الرجوع إليها. ويتناول الفرع الثالث، في شكل سرد، التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وأخيراً، يرد في الفرع الرابع عدد من التوصيات التي قد يود المجلس أن ينظر فيها.

ثانياً - إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

ألف - التقدم المحرز في تنفيذ قراري الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ بء

٥ - يقدم الجدول التالي معلومات عن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ الموجه إلى اللجنتين الثانية والثالثة (للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً بشأن تنفيذ تلك الأحكام في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، انظر A/53/137-E/1998/66 و A/54/115- (E/1999/59):

١ - يقدم هذا التقرير معلومات عن حالة تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥١/١٩٩٩ المتعلق بإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز^(١).

٢ - وفي الفقرة ٦ من منطوق القرار السالف الذكر، دعا المجلس أيضاً اللجان الفنية إلى تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قراره ٤٦/١٩٩٨، إذا لم تكن قد نفذتها بعد، وهو القرار المعنون "تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما" الذي يتضمن في مرفقه الثاني توصيات محددة للجان الفنية للمجلس التي تضطلع بمسؤوليات محددة عن متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. كما يقدم هذا التقرير معلومات عن حالة تنفيذ تلك الأحكام.

٣ - ويغطي هذا التقرير، بالإضافة إلى ذلك، الولاية الواردة في قرار الجمعية ٢٦٤/٤٥ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ والمتعلقة بتقديم تقرير سنوي عن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وقد نفذت تلك الولاية لغاية عام ١٩٩٩ عن طريق التقرير المتعلق بتنفيذ قراري الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ بء. وفي هذين القرارين، أوصت الجمعية باتخاذ عدد من التدابير الموجهة إلى كل من المجلس والجمعية العامة. وبغية تقديم استعراض شامل، يتضمن هذا التقرير، بالإضافة إلى المعلومات الموجهة إلى المجلس ولجانه الفنية، سرداً موجزاً عن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قراري الجمعية ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ بء، وخصوصاً عن أعمال لجنيتها الثانية والثالثة.

الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة

حالة التنفيذ

٢٢٧/٥٠

أصبح تنظيم أفرقة مناقشة وجلسات إحاطة إعلامية ممارسة متبعة. وعقدت اللجنة الثانية في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية ١٥ من مثل هذه الأحداث. وأسهمت وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي، إسهاما كبيرا في تنظيم هذه الأحداث. وبدأ استخدام آليات ابتكارية من قبيل العروض والمناقشات مع الخبراء الخارجيين، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، وممثلي المجتمع المدني، والصحفيين. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت اللجنة الثالثة في ممارسة للبدء في النظر في بنود جدول أعمالها بحوار مع رئيس مكتب الأمانة العامة المسؤول عن كل بند. ومكنت هذه الحوارات من قيام تفاعل مثمر بين الوفود والأمانة العامة.

اجتمع مكتبا اللجنتين لاستعراض برنامج عمل كل منهما وتفادي التداخل والازدواجية. وتعالج اللجنتان قضايا من قبيل القضاء على الفقر، وتنمية الموارد البشرية، والأثر الاجتماعي للعولمة، وتمويل التزامات المؤتمرات. ومن المهم أن تواصل اللجنتان تعميق تعاونهما في هذا الصدد.

يُنظر في تقرير المجلس في أربع من اللجان الرئيسية وفي جلسات عامة. وتعد اللجنة الثانية مناقشات أكثر استفاضة لأعمال المجلس في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال. ولكي يتسنى تنسيق النظر في أعمال المجلس، قد تود الجمعية أن تدرس تقرير المجلس في جلستها العامة. وسيقوم رئيس المجلس بعرض التقرير. وبالرغم من تحقيق تحسينات كبيرة في السنوات الأخيرة في هيكل تقرير المجلس وأسلوبه وعرضه، ما زالت هناك جهود أخرى يمكن بذلها لجعل التقرير أيسر استعمالا.

اتخذت اللجنتان الثانية والثالثة ٣٧ و ٦٩ قرارا على التوالي في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة بعام ١٩٩٨ (اتخذ ٣٣ و ٥٩ قرارا). وقد اتخذت اللجنة الثالثة قرارا جامعاً بشأن المخدرات. وفي اللجنة الثانية، اتخذ ١٢ قرارا بشأن المسائل المتصلة بالبيئة. وسيلزم أن تبذل اللجنتان مزيدا من الجهود لاتخاذ قرارات جامعة، وخصوصا بشأن المرأة والقضايا الجنسانية (اللجنة الثالثة) والبيئة (اللجنة الثانية). ولم تلاحظ أية تغييرات تذكر في طول القرارات.

ينبغي تشجيع استخدام آليات ابتكارية من قبيل تنظيم مناقشات جماعية مع الوفود وإجراء حوارات تفاعلية، وذلك بمشاركة نشطة من ممثلي الأمانة العامة والوكالات فضلا عن الخبراء الخارجيين (الفقرة ١٩)

ثمة حاجة إلى العمل على زيادة التلاحم والتكامل بين أعمال اللجنتين الثانية والثالثة (الفقرة ٢١)

ثمة حاجة إلى النظر في التدابير التي يمكن اتخاذها لكي يتسنى النظر في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل منسق خلال دورة الجمعية العامة (الفقرة ٢٢)

ينبغي أن تكون القرارات أقصر، ولا سيما من حيث ديجانها. ويستطيع المكتبان أن يحددا، عند استعراض جدول أعمالهما، فرادى البنود أو مجموعات البنود التي يمكن النظر فيها على نحو فعال ضمن قرارات جامعة (الفقرة ٢٤)

تيسيرا لإجراء المناقشات وفق أسلوب متكامل في معالجة قضايا التنمية، ينبغي دراسة إمكانية اختيار موضوع رئيسي أو مواضيع رئيسية لتركيز المناقشة الموضوعية في إطار كل "مجموعة من البنود" في جدول الأعمال، دون المساس بحق الوفود في إثارة أي مسألة محددة أخرى أثناء المناقشات (الفقرة ٢٧)

ركزت اللجنتان الثانية والثالثة مناقشتهما في إطار مجموعات أو مجموعات فرعية من بنود جدول الأعمال. وتنظم أعمال اللجنة الثالثة في مجموعتين (المسائل الاجتماعية والمسائل المتصلة بها؛ ومسائل حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها) وبعض البنود ينتمي إلى كلتا المجموعتين (المخدرات والجريمة، والنهوض بالمرأة، ومتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة). وهناك عدد من بنود جدول أعمال اللجنة الثانية، مثل "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، و "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي"، و "البيئة والتنمية"، تشمل عددا يتراوح بين خمسة وسبعة بنود فرعية.

وفي الدورة الرابعة والخمسين للجمعية، أكدت مناقشات مستفيضة جرت في اللجنة الثانية ضرورة التنفيذ التام لأحكام قرار الجمعية ٢٢٧/٥٠، بما في ذلك تركيز المناقشة في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال وتخفيض عدد البنود.

باء - التقدم المحرز في تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥١/١٩٩٩ و ٤٦/١٩٩٨، المرفق الثاني

٦ - يبين الجدول التالي معظم الأحكام الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥١/١٩٩٩، وكذلك الأحكام الرئيسية الواردة في قرار المجلس ٤٦/١٩٩٨، من حيث صلتها باللجان الفنية للمجلس، وهو يقدم معلومات عن حالة تنفيذ هذين القرارين (تجدر الإشارة إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ كان بمثابة أساس لاستعراض أساليب عمل الهيئات الفرعية التابعة للمجلس):

حالة التنفيذ

في عام ٢٠٠٠، اجتمعت كافة اللجان الفنية للمجلس قبل المهلة المطلوبة؛ وأتمت لجنة التنمية المستدامة، التي ترد دورتها في آخر الجدول الزمني لعام ٢٠٠٠، أعمالها في ٥ أيار/مايو، أي قبل أكثر من ثمانية أسابيع من انعقاد دورة المجلس.

ينبغي جدول اجتماعات الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل ثمانية أسابيع على الأقل من موعد انعقاد دورة المجلس، حيثما أمكن ذلك وتقديم تقارير عن هذه الهيئات قبل وقت كاف إلى المجلس لينظر فيها (الفقرة ٢)

وقد عقدت ثلاث لجان إقليمية دورات في عام ٢٠٠٠، عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا دورتيهما في مطلع نيسان/أبريل وأيار/مايو على التوالي، فيما تعقد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دورتها في الفترة من ١ إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أي قبل شهر من انعقاد دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٠.

أما فيما يتعلق باللجان الدائمة وهيئات الخبراء، فقد تم إلى حد كبير تلبية طلب المجلس، بما في ذلك طلب فريق الخبراء المعني بالأسماء الجغرافية في دورته العشرين، والاجتماع الخامس عشر لفريق الخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة، ولجنة السياسات الإنمائية في جلستها العامة في عام ٢٠٠٠ واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها الثانية والعشرين. بيد أن اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية تعقد دورتها السنوية لعام ٢٠٠٠ في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٠، تلحقها بدورة مستأنفة تعقدتها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ونظرا لعبء عمل اللجنة، ازداد عدد اجتماعاتها إلى خمسة أسابيع، وقد تبينت صعوبة التكيف مع "قاعدة الثمانية أسابيع" في تخطيط هذه الاجتماعات. أما بالنسبة للجنة البرنامج والتنسيق، فتعقد دورتها في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بغية أخذ أعمال مختلف اللجان في الحسبان وترجمة ولايتها التشريعية إلى نواتج للأمانة.

حالة التنفيذ

وتشهد المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي قيوداً مماثلة، حيث أهما تعقد ما بين دورتين وثلاثة دورات عادية كل سنة، إضافة إلى دوراتها السنوية.

وتبذل الأمانة العامة قصارى جهدها لتقديم التقارير لهذه الهيئات في أقرب فرصة ممكنة بعد انتهاء الدورات.

عقد مكتب المجلس اجتماعات مشتركة مع مكاتب ست من اللجان الوظيفية الثمان عقدت دوراتها في عام ٢٠٠٠. وقد اضطرت لجنة وضع المرأة إلى إرجاء اجتماعها نظراً لضيق الوقت المتبقي للاضطلاع بالأعمال العادية للجنة حيث أهما كانت تؤدي أيضاً دور اللجنة التحضيرية للاستعراض الخمسي للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. كذلك، عقدت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، بصورة استثنائية، دورة أقصر دامت ثلاثة أيام في عام ٢٠٠٠، عقب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين؛ لذا لم يكن بالإمكان إفساح المجال أمام انعقاد اجتماع مع المكتبين.

وأبلغت عدة لجان أنه يجري إيلاء مزيد من الاهتمام لتبادل المعلومات مع اللجان الفنية الأخرى وتقديم التقارير إليها^(٢). فعلى سبيل المثال، تقوم الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ومكتب اللجنة الإحصائية باستعراض وثائق اللجنة وكفالة إحالتها إلى اللجان الأخرى حسب الاقتضاء. كما تعكف لجنة حقوق الإنسان والمجلس نفسه على النظر في تقرير الأمين العام عن عقوبة الإعدام، وهو تقرير أعده مركز منع الجريمة الدولية. إضافة إلى ذلك، أحوالت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في سياق الاستعراض الخمسي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تقريراً إلى لجنة التنمية الاجتماعية عن تنفيذ أهداف القمة من منظور حقوق الإنسان. كما أعدت شعبة السكان بالأمم المتحدة، بناء

ينبغي زيادة تفاعل المجلس مع هيئاته الفرعية، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات مشتركة للمكاتب، وتعزيز وظائفه التنسيقية. كما ينبغي دعم الجهود الهادفة إلى زيادة ضمان تبادل المعلومات المنتظم عن برامج عمل هيئاته الفرعية، بما في ذلك إحالة الوثائق بشكل أكثر منهجية إلى الهيئات الفرعية الأخرى (الفقرة ٣)

حالة التنفيذ

على طلب لجنة التنمية الاجتماعية، وثيقة بعنوان "تخطيط تقدم السكان". بيد أنه يظهر من جداول أعمال اللجان أن وثائق ما قبل الدورة ما زالت في معظم الحالات هي الوثائق المنبثقة عن قرارات اللجنة وحدها. أما الوثائق المنبثقة عن اللجان أو خدمات الأمانة الأخرى فنادرًا ما تظهر على جداول الأعمال.

لم يتم حتى اليوم عقد أي اجتماع لمكتب المجلس مع رؤساء اللجان الفنية. ويمكن تنظيم مثل هذه الاجتماعات إبان انعقاد الجزء العام من أعمال المجلس. وجدير بالملاحظة أن مكتب لجنة السكان والتنمية أوصى في الاجتماع الذي عقد بين الدورات في عام ١٩٩٩ بتنظيم اجتماعات من هذا القبيل خلال انعقاد الدورات الموضوعية للمجلس. ولاحظ المكتب أنه يلزم توفير التمويل للنقل الجوي وبدلات الإعاشة اليومية لسفر رؤساء اللجان إلى جنيف أو نيويورك. قد يكون من المفيد أيضا تنظيم اجتماعات مع رؤساء اللجان المختارة خلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك من قبيل القضايا الجنسانية أو الاتجار بالأشخاص.

اتخذت المكاتب مبادرات شتى لزيادة التفاعل فيما بين اللجان الفنية، من قبيل إشراك الرؤساء في عمل اللجان الأخرى أو قيام موظفي الأمانة العامة الذين يقدمون خدمات للجان أخرى بتنظيم جلسات إحاطة إعلامية. وإضافة إلى الأمثلة الواردة أدناه، يرد مزيد من المعلومات في التقرير الموحد عن عمل اللجان الفنية في عام ٢٠٠٠ (E/2000/-).

ومن بين المواضيع المختلفة التي يلزم تعاون اللجان الفنية بشأنها، تم بذل جهود ملموسة بشأن القضايا الجنسانية. وعملا بنتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج المجلس المتفق عليها ٢/١٩٩٧ بشأن مراعاة الفوارق بين الجنسين، أقامت لجنة وضع

يشجع على عقد اجتماعات سنوية لمكتب المجلس مع رؤساء اللجان الفنية لتيسير تبادل الآراء والمعلومات حول اتجاه برامج عمل اللجان (الفقرة ٤)

على مكاتب اللجان الفنية أن تقوم بما يلي:
(أ) تطوير التفاعل فيما بينها من أجل تحسين التعاون والتنسيق بشأن القضايا التي تتناولها لجانها أو أكثر، مع استخدام تكنولوجيا المعلومات حسب الاقتضاء (الفقرة ٥).

(ب) مواصلة دعم التعاون فيما بين اللجان الفنية، وخاصة بتنفيذ التوجيه الذي أعطاه المجلس في قراره ١/١٩٩٩ تنفيذًا كاملاً (الفقرة ٢٢).

حالة التنفيذ

المرأة علاقات عمل ابتكارية وبناءة مع الكيانات الأخرى للأمم المتحدة. فمنذ عام ١٩٩٨، تشارك رئيسة اللجنة سنويا في أعمال لجنة حقوق الإنسان وتلقي كلمة أمامها. وقد دأبت رئيسة لجنة وضع المرأة على إحالة نواتج لجنتها التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لعمل لجنة حقوق الإنسان إلى رئيسة تلك اللجنة داعية إياها إلى إطلاع لجنتها عليها. كما عقد اجتماع بالفيديو بين مكنتي اللجنتين في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ عولجت فيه مسألة التعاون والتكامل في العمل. وبغية تسهيل وظيفة الرصد والتنسيق التي يتولاها المجلس في هذا الميدان، درجت العادة على تقديم تقرير سنوي إلى المجلس عن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، يلخص الخطوات التي تتخذها اللجان الفنية الأخرى فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة ومراعاة الفوارق بين الجنسين (انظر E/2000/). وفي آخر دورة لها، تلقت لجنة السكان والتنمية عرضا عن الأنشطة ذات الصلة التي قامت بها اللجان الأخرى، وهي لجنة وضع المرأة ولجنة التنمية الاجتماعية ولجنة التنمية المستدامة واللجنة الإحصائية. وقد قام مديرو الشعب التي تقدم خدمات لهذه اللجان بتقديم هذه العروض. وقد بان أهمية هذه المبادرة بوجه خاص نظرا لأن الموضوع الخاص لدورة اللجنة لعام ٢٠٠٠ تمحور حول السكان والمنظور الجنساني والتنمية، وسوف يكون موضوع السكان والبيئة والتنمية محور الموضوع الخاص في عام ٢٠٠١.

وقد أدرجت اللجنة الإحصائية في جدول أعمال آخر دورة لها ورقة غرفة اجتماعات تبين العلاقات بين بنود جداول أعمال اللجنة الإحصائية وتلك المتعلقة باللجان الفنية والأحداث الأخرى. وبإمكان اللجان الأخرى اعتماد هذه الممارسة بصورة مفيدة. كما أن لجنة التنمية الاجتماعية بذلت جهودا من أجل ربط أعمالها المتعلقة بالفقر بعمل كيانات أخرى في الأمم المتحدة. وتتضمن النتائج المتفق عليها والتي اعتمدها اللجنة على مدى السنوات

حالة التنفيذ

الأخيرة توصيات موجهة إلى منظومة الأمم المتحدة، وكذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد أدلى رئيس لجنة التنمية الاجتماعية بكلمة أمام لجنة السكان والتنمية في عام ١٩٩٩ وتعاون المقرر الخاص للجنة التنمية الاجتماعية المعني بحالات العجز تعاوناً وثيقاً مع لجنة حقوق الإنسان في إعداد تقريره عن تنفيذ القواعد الموحدة المتعلقة بتساوي الفرص للمعوقين. كما ألقى كلمة أمام اللجنة في آخر دورة لها.

على مستوى الأمانة العامة ييسر التعاون بين مختلف الشعب التي تقدم خدمات إلى لجنة السكان والتنمية ولجنة وضع المرأة ولجنة التنمية الاجتماعية ولجنة التنمية المستدامة واللجنة الإحصائية، إلى حد كبير، بسبب اندراج هذه الشعب جميعها ضمن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي إضفاء مزيد من الانتظام على التعاون مع أمانات اللجان التي يوجد مقرها في جنيف وفيينا. بيد أنه تم إحراز تقدم ولا سيما بشأن القضايا الجنسانية. فعلى سبيل المثال، أعدت شعبة النهوض بالمرأة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان منذ عام ١٩٩٦ خطة عمل مشتركة وقدمتاها إلى كلتا اللجنتين (انظر E/CN.6/2000/8- E/CN.4/2000/18 للاطلاع على خطة العمل المشتركة لعام ٢٠٠٠). ويعد الكيانان تقارير مشتركة. كما جرى تعزيز التعاون بين مركز منع الجريمة الدولية وشعبة النهوض بالمرأة والمفوضية المذكورة بشأن قضايا من قبيل الاتجار بالأشخاص واستعمال العنف ضد النساء، بمن فيهن العاملات المهاجرات.

إن ثمة لجانا عديدة ما فتئت تعمل بناء على برامج العمل المتعددة السنوات، لفترة سنوات كثيرة، بصدد صياغة برامج جديدة في الوقت الراهن. وحيث أن الدوريتين الاستثنائيتين للجمعية العامة بشأن استعراض المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بعد مرور خمس سنوات على هذين

ينبغي زيادة تعزيز التعاون داخل أمانات اللجنة الفنية وفيما بينها، ويمكن أن يتخذ مثل هذا التعاون، على سبيل المثال، شكل إعداد تقارير مشتركة عن القضايا المترابطة وإجراء تبادل منهجي للمعلومات والوثائق ذات الصلة، والاشتراك في الأنشطة ذات الصلة، حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً (الفقرة ٢٢).

اللجان الفنية مدعوة إلى تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار ٤٦/١٩٩٨، إذا لم تكن قد نفذتها بعد، وبخاصة ما يتصل باعتماد برامج عمل متعددة السنوات وبتنسيق متابعة المؤتمرات العادية ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة (الفقرة ٦)

حالة التنفيذ

المؤتمرين، ستجريان في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وبغية تمكين اللجان من القيام على نحو كامل ببحث نتائج هذين الحدثين، فإن لجنة وضع المرأة ولجنة التنمية المستدامة قد قررتا أن تنظرا في برنامجي عملهما المتعددي السنوات في دورتيهما لعام ٢٠٠١. وفيما يتعلق بلجنة التنمية المستدامة، يشمل برنامج العمل الحالي ذو السنوات الخمس الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢؛ والبرنامج المقبل سيأخذ في الحسبان نتائج استعراض السنوات العشر لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي سيحل موعده في عام ٢٠٠٢. وسيكون بوسع اللجنة أيضا أن تأخذ في الحسبان استعراض المجلس في عام ٢٠٠٠ لمتابعة كاملة ومنسقة لكافة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة. ويؤكد استخدام اللجان الفنية كلجان تحضيرية لعمليات استعراض السنوات الخمس ما لهذه اللجان من دور حاسم في كفالة إجراء متابعة مناسبة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تنظمها الأمم المتحدة. وقامت لجنة السكان والتنمية في آخر دورة عقدتها بالبت في المواضيع الخاصة المتعلقة بدورتيتها الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين، اللذين ستتعقدان في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت اللجنة من جديد ما قررت في عام ١٩٩٩ من أن موضوع "السكان والبيئة والتنمية" سيكون هو الموضوع الخاص لدورتها الرابعة والثلاثين في عام ٢٠٠١، مما سيمكن اللجنة من تقديم المعلومات اللازمة في المداولات المتصلة باستعراض مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بعد مرور ١٠ سنوات. وقررت اللجنة كذلك أن تقوم شعبة السكان التابعة للأمانة العامة بإيلاء الاهتمام الواجب لآثار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) عند إعداد الوثائق اللازمة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ بأكملها.

ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات واللجنة الإحصائية ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية مدعوة إلى النظر في اعتماد برنامج عمل متعدد السنوات (الفقرة ٧)

حالة التنفيذ

وقامت اللجنة الإحصائية في آخر دورة لها بتضمين جدول أعمالها مشروع برنامج عمل متعدد السنوات يغطي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وهذا البرنامج، الذي اقترحه الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بناء على توصية المجلس، يكفل إيلاء اللجنة لما يتعين من اهتمام لبنود جدول الأعمال ذات الصلة خلال السنوات الثلاث القادمة، مع إنقاص عدد البنود التي تدرج كل عام في جدول أعمال اللجنة. وأقرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها السادسة في عام ١٩٩٧ مواضيع خاصة تتصل بالدورات الثلاث القادمة. وبنت اللجنة في دورتها لعام ٢٠٠٠ في موضوع هام يتعلق بدورها في عام ٢٠٠١ (التقدم المحرز في مجال العمل على الصعيد العالمي لمكافحة الفساد). ومع هذا، فإن اللجنة لم تستصوب إقرار مواضيع للدورات اللاحقة، في ضوء العمل المستمر من أجل وضع اتفاقية للأمم المتحدة بشأن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة العاشر المتعلق بالجريمة، مما يتطلب اتباع نهج مرن. وأُتفق على قيام كل دورة من دورات اللجنة بتحديد الموضوع المتصل بالدورة التالية.

وأدرجت مداورات موضوعية خاصة في جدول أعمال الدورتين العاديتين للجنة المخدرات في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. وقررت اللجنة أيضا أن تقوم كل سنتين بدراسة تقرير للمدير التنفيذي بشأن التقدم الذي أحرزته الحكومات فيما يتعلق بالوفاء بأهداف ومقاصد عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨ التي وردت في الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لعام ١٩٩٨ بشأن المخدرات. وهذه الترتيبات لا تشكل في حد ذاتها برنامجا من برامج العمل المتعددة السنوات، ولكنها تساعد، مع هذا، في تخطيط وتبسيط أعمال اللجنة.

وستناقش اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التي تعقد دوراتها كل سنتين، قضية برنامج العمل المتعدد

حالة التنفيذ

السنوات بدورها القادمة في عام ٢٠٠١.

ورغم أن اللجنة تضطلع بدور هام في توفير متابعة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تنظمها الأمم المتحدة، فإنه يمكن أن يُحرَز مزيد من التقدم في المتابعة الموفرة للمواضيع الشاملة. وترد المعلومات المتصلة بهذه المسألة في التقرير المتعلق بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية، التي تنظمها الأمم المتحدة، مما سيناقشه المجلس في إطار الجزء المتعلق بالتنسيق (E/2000/--)، وكذلك في التقرير الموحد بشأن اللجان الفنية للمجلس في عام ٢٠٠٠.

سيقيم تنفيذ هذه الأحكام على نحو أفضل في عام ٢٠٠١. بمجرد قيام لجنة وضع المرأة ولجنة التنمية الاجتماعية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية باعتماد برامج عملها المتعددة السنوات، وفي عام ٢٠٠٢ بالنسبة للجنة التنمية المستدامة. وبغية تيسير متابعة توجيهات المجلس، ينبغي للمكاتب أن تقوم، بمساعدة أمانات اللجان، بتزويد كل من هذه اللجان بالمعلومات والمقترحات المتصلة بكيفية ضمان تكامل مختلف برامج العمل.

وطلبت لجنة وضع المرأة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها القادمة تقريراً يتضمن مقترحات بشأن برنامج عملها في المستقبل، بما في ذلك معلومات عن برامج عمل اللجان الأخرى. وقد تقدم هذه المعلومات في ورقة من ورقات غرفة الاجتماعات، مثل الورقات المقدمة للجنة الإحصائية في عام ٢٠٠٠، كما أنها قد تُدرج في مشاريع جداول أعمال مشروحة. ومما قد يفيد اللجنة، في هذه المساعي، مختلف عروض الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لفترة السنتين.

وقامت لجنة السكان والتنمية، عند إقرار برنامج عملها المتعدد السنوات في آخر دورة عقدها، بمراعاة أعمال اللجان الأخرى، مما

وثمة تشجيع للجان الفنية كيما تقوم، عند وضع عناوين بنود جدول أعمالها، بالإشارة بشكل واضح، حسب الاقتضاء، إلى صلات الأنشطة التي تخطط لها بأنشطة اللجان الأخرى و/أو بالأحداث الرئيسية التي تخطط لها الأمم المتحدة، وكيما تقوم أيضاً بزيادة التنسيق والتعاون في مرحلتَي تخطيط ووضع البرامج، تساعدها في ذلك أمانتها (الفقرة ٨ من المنطوق)

وثمة تشجيع كذلك للجان الفنية على أن تأخذ كليا في الاعتبار، لدى تصميم برامج عملها المتعددة السنوات، برامج العمل المتعددة السنوات للجان الفنية الأخرى لضمان التكامل بينها (الفقرة ٩)

حالة التنفيذ

هو مذكور أعلاه، كما أن لجنة وضع المرأة قد قررت، لدى اختيار القضايا الموضوعية التي ستنظر فيها في دورتها الخامسة والأربعين في عام ٢٠٠١، أن تنظر في مسألة نوع الجنس ومختلف أشكال التمييز، ولا سيما القضايا المتصلة بالتمييز العنصري والعنصري ورهاب الأجانب والتعصب. وهذا سيمكن اللجنة من الإسهام في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية في عام ٢٠٠١.

أقرت جميع اللجان الفنية طرق عملها خلال السنوات الثلاث الماضية. وقامت لجنة المخدرات واللجنة الإحصائية ولجنة السكان والتنمية باستعراضها في دورتها لعام ١٩٩٩. وفيما يتصل بلجنة وضع المرأة، واصلت هذه اللجنة إجراء مشاورات فيما بين الدورات من منطلق الإعداد لدورها السنوية، وذلك بشأن تنظيم اللجنة وطرق عملها (والتقرير الذي سيقدم في عام ٢٠٠١ عن برنامج عمل اللجنة سيتضمن أيضا نبذة عن طرق عمل اللجان الأخرى). وينبغي التشديد على أن لجنة التنمية المستدامة ولجنة المخدرات قد قررتا تنظيم أجزاء رفيعة المستوى.

ونظمت لجنة وضع المرأة ولجنة التنمية الاجتماعية عددا كبيرا من اجتماعات أفرقة الخبراء والأحداث الجانبية لتيسير النظر في القضايا الموضوعية التي تتناولها عمليات الاستعراض الخمسي لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وقد تضمنت هذه الأفرقة ممثلين وخبراء وطنيين من هيئات الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز والمنظمات غير الحكومية. وشددت لجنة التنمية الاجتماعية على تعزيز مساهمة المنظمات غير الحكومية من خلال إجراء عمليات للحوار أثناء الدورات العامة للجنة.

وما فتئت لجنة التنمية المستدامة تصدر اللجان الفنية فيما يتصل بإشراك المجموعات الرئيسية في المداولات. وبالإضافة إلى اتخاذ

يجب على اللجان الفنية أن تحسن طرق عملها، بما في ذلك طرق عملها من حيث صلتها بالمناقشات المتعمقة وأفرقة الخبراء وتبادل الخبرات الوطنية والاجتماعات التي تتخلل الدورات (قرار المجلس ٤٦/١٩٩٨، المرفق الثاني، الفقرات ٢ إلى ١٣)

وينبغي للجان الفنية أن تستفيد من المشاركة الرفيعة المستوى، بما في ذلك الاستفادة من سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة، مما يتضمن مؤسسات بريتون وودز وسائر الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية (قرار المجلس ٤٦/١٩٩٨، المرفق الثاني، الفقرات ٢ إلى ١٣)

حالة التنفيذ

ترتيبات إضافية محددة في مجال مشاركة المنظمات غير الحكومية في لجنة التنمية الاجتماعية، مما أكمل النظام الداخلي للجان الفنية (انظر مقرر المجلس ٢١٥/١٩٩٣)، فإن اللجنة تدرج في دوراتها أجزاء لحوار أطراف مؤثرة عديدة، وهذه توفر مشاركة تفاعلية من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية، ولا سيما فيما يتصل بجدول أعمال دوراتها المعقودة. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى النحو المخطط في برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات، نظمت اللجنة فيما بين الدورات اجتماعين من اجتماعات الأفرقة العاملة المخصصة في عام ٢٠٠٠ في إطار الإعداد لمواضيعها القطاعية والشاملة لقطاعات عديدة.

وقبل انعقاد الدورة الخامسة والستين للجنة حقوق الإنسان، نُظمت تسعة اجتماعات لأفرقة عاملة، فيما بين الدورات وقبل الدورات، بشأن مختلف بنود جدول الأعمال.

وفيما يخص لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، سبق الدورة التاسعة لهذه اللجنة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وهو هيئة استشارية تقدم نتائجها إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة والمجلس. وقد وفر المؤتمر فرصة فريدة للتفاعل بين كبار المسؤولين (نُظّم جزء رفيع المستوى) وممثلي المنظمات غير الحكومية، من خلال سلسلة من الاجتماعات الجانبية وشبكة المعاهد المرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وعُقدت، كجزء من جدول أعمال المؤتمر، أربع حلقات تدريبية ذات وجهة عملية، مما مكن من إجراء تبادل للمعلومات بشأن التجارب الوطنية وأفضل الممارسات، مع استكشاف أنشطة التعاون التقني المحتملة المتعلقة بمواضيع هذه الحلقات.

ووفقاً لقرار المجلس ٣٠/١٩٩٩، قامت لجنة المخدرات بتنظيم جدول أعمالها وتقسيمه إلى جزء عملي وجزء آخر معياري، حيث يتناول الجزء المعياري مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة

حالة التنفيذ

الدولية للمخدرات. وبغية الاستمرار في تحسين طرق عمل اللجنة، فإنها قررت في دورتها الأخيرة أن تنظم جزئين وزاريين في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨ لاستعراض الأهداف والمقاصد، مما تقرر في الدورة الاستثنائية التي عقدها الجمعية العامة في عام ١٩٩٨. وستخضع المداولات الموضوعية التي ستجرى في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ لتوجيهات أفرقة الخبراء من أجل تعزيز إمكانية الاضطلاع بمناقشات أفضل تركيزا. وبصفة عامة، ينبغي التشديد على أن مشاركة المنظمات غير الحكومية ما فتئت نشطة على نحو خاص في عام ٢٠٠٠. واضطلع ببعض الترتيبات لاستيعاب طلبات ممثلي هذه المنظمات لأخذ الكلمة، من قبيل السماح لإحدى المنظمات بالتحدث باسم مجموعة من المنظمات أو تشكيل أفرقة في ساعة الغداء أو في الصباح الباكر. وأثار مكتب لجنة المخدرات، أثناء اجتماعه المشترك مع مكتب المجلس، قضية اعتماد المنظمات غير الحكومية التي تعمل بصفة محددة في مجال مكافحة المخدرات، حيث تصعب مشاركتها، مع هذا، من جراء الشروط المعقدة والإجراءات المطولة اللازمة للحصول على مركز استشاري لدى المجلس. وثمة ترتيبات بعينها ستزيد من تيسير مشاركة المنظمات غير الحكومية في اجتماعات المجلس المكرسة لميادين خبرة هذه المنظمات على نحو محدد.

ينبغي تنظيم عقد دورات حوار مفتوح وغير رسمي، بما في ذلك من جانب المجلس، حول المجلس وهيئاته الفرعية ازديادا كبيرا خلال السنتين الماضيتين. وفي إطار عمليات استعراض المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية التي تجري كل خمس سنوات، عقدت أمانة لجنة وضع المرأة ولجنة التنمية الاجتماعية عددا كبيرا من الجلسات غير الرسمية حول القضايا الجنسانية، والقضاء على الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية للجميع، بمشاركة كيانات الأمم المتحدة الأخرى، فضلا عن البنك الدولي. كما عقدت لجنة السكان والتنمية حلقة مناقشة في

حالة التنفيذ

آخر دورة لها، حيث قدم الممثلون منظورا إقليميا بشأن مسألة الجنسانية والتنمية. وكرس المؤتمر العاشر للجريمة لإحدى حلقات العمل ذات الوجهة العملية لمسألة المرأة ونظام العدالة الجنائية. علاوة على ذلك، وبغية زيادة التواصل، قررت لجنة التنمية المستدامة تقسيم الجزء الرفيع المستوى إلى قسمين: أحدهما للمناقشة العامة مع وضع قائمة بالمتكلمين، والثاني لإجراء حوارات مواضيعية تفاعلية. وقد يرغب المجلس واللجان الفنية الأخرى في النظر في اعتماد هذه الممارسة.

وعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي جلسة استثنائية حول الموضوع الشامل المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). بمشاركة مجلس الأمن. وشارك رئيسا مجلس الأمن الحالي والسابق، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وممثل عن منظمة الصحة العالمية في الجلسة وأجروا حوارا مع أعضاء المجلس. وقد أبرزت هذه المبادرة الرغبة في زيادة الدور التنسيقي للمجلس وتفاعله مع هيئات الأمم المتحدة الرئيسية والدعوة إلى عقد اجتماعات استثنائية في أي وقت خلال السنة للعمل في الوقت الملائم وبصورة أكثر استجابة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار التحضير للجزء الرفيع المستوى، عقد المجلس سلسلة من حلقات المناقشة حول مختلف أبعاد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية بالاشتراك مع مختلف وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي.

تم إلى حد كبير اتباع توجيهات المجلس بشأن استمرارية وتحسين دور المكتب. وأصبح انتخاب نائب رئيس المكتب المنتهية ولايته إلى المكتب الجديد ممارسة متبعة في لجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة السكان والتنمية، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية واللجنة الاحصائية. وقد نفذت لجنة حقوق الإنسان هذه الممارسة لأول مرة في عام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك تقوم لجنة المخدرات ولجنة التنمية المستدامة بانتخاب أعضاء مكاتبها الجديدة فور اختتام الدورة السابقة لتيسير

تشجع اللجان التنفيذية على ضمان الاستمرارية في مكاتبها والنظر في إعادة انتخاب عضو واحد على الأقل من المكتب المنتهية ولايته إلى المكتب القادم، دون الإخلال بالنظام الداخلي للجان الفنية للمجلس فيما يتعلق بانتخاب أعضاء المكتب (الفقرة ١٢). يؤدي المكتب دورا هام في إنجاح الاجتماع

أحكام قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٥١/١٩٩٩ و ٤٦/١٩٩٨

حالة التنفيذ

الإعداد للاجتماع. أما لجنة وضع المرأة فيتم انتخاب أعضاء مكتبها لمدة سنتين.

وفي تسهيل عملية التحضير له. وينبغي تنظيم عقد اجتماعات للمكتب تتخلل الدورات (قرار المجلس ٤٦/١٩٩٨، المرفق الثاني، القسم باء).

وعقدت جميع اللجان الفنية التي اجتمعت في عام ٢٠٠٠ جلسة واحدة على الأقل ما بين الدورات لأعضاء مكتبها، تم خلالها مناقشة تنظيم عمل الدورة. ونتيجة لذلك، فإن عمل اللجان يعتبر مستمرا وليس محددًا بمواعيد دورات اللجان، وأصبحت مسؤوليات تنظيم المناقشات أكثر تحديدا.

ينبغي للجنة السياسات الإنمائية أن تحسن أساليب عملها من أجل تحسين مساهمتها في أعمال المجلس؛ وينبغي أن يتحدد برنامج عمل اللجنة المقبل في دورة المجلس الموضوعية (الفقرة ١٣)

في دورتها الأخيرة، المعقودة في الفترة من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، ناقشت اللجنة موضوع الجزء الرفيع المستوى للمجلس، وهو دور تكنولوجيا المعلومات في إطار اقتصاد قائم على المعرفة لتقديم مدخل في مناقشات المجلس. وتقرير اللجنة معروض على المجلس (E/2000/--).

ينبغي للجان التنفيذية مواصلة إيلاء اهتمام خاص إلى حالة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا لدى نظرها في المسائل ذات الصلة وخاصة في ضوء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في عام ٢٠٠١ واستعراض برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات في عام ٢٠٠٢ (الفقرة ٢١)

تضم جداول أعمال اللجان الفنية في الغالب بنودا مواضيعية مقابل البنود الإقليمية. ونتيجة لذلك، تم النظر في مسألة احتياجات البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا على المستوى البرنامجي في مختلف كيانات الأمانات وليس على مستوى وضع السياسات. إلا أنه من الجدير بالذكر أن الاستنتاجات المتفق عليها لعام ٢٠٠٠ والتي اعتمدها لجنة التنمية الاجتماعية تبرز التقدم المحرز في تنفيذ التزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، التي تشمل دعم أفريقيا وأقل البلدان نموا، من بين المواضيع الخمسة.

ولكفالة مساهمة اللجان الفنية بصورة محددة في التحضير للمؤتمر الثالث واستعراض برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات، قد تحتاج اللجان إدراج بند محدد في جداول أعمالها المؤقتة أو اعتماد آليات ملائمة لكفالة النظر في المسألة.

ينبغي للجان الفنية أن تقدم إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠ تقريرا عن إجراءات متابعة قرار المجلس ٥١/١٩٩٩ في (الفقرة ٢٣)

لم تنجز هذا التقرير إلا اللجنة الإحصائية. كما يبرز تقرير لجنة السكان والتنمية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية معلومات جزئية تشمل المعلومات المتعلقة ببرامج العمل المتعددة السنوات. ولأول مرة

حالة التنفيذ

أدرجت لجنة وضع المرأة بندا في جدول أعمالها عن متابعة توجيهات المجلس وذلك في استجابة مباشرة لطلب المجلس. إلا أنه في ضوء ضيق الوقت المتاح لم اللجنة من مناقشة المسألة. ويتوقع أن تبرز تقارير لجنة وضع المرأة في المستقبل المناقشة العامة والمقررات التي تتخذها اللجنة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

وقد يحتاج المجلس نفسه إلى أن يواصل دراسة أسلوب استعراضه لعمل اللجان الفنية خلال جزئه العام. وفي عام ١٩٩٩ أجرى المجلس سلسلة من مشاورات غير الرسمية لاستعراض مشاريع القرارات والمقررات التي اقترحتها اللجان لاعتمادها. وبدأ أيضا يتناول بصورة أكثر فعالية الترابطات فيما بين عمل اللجان استنادا إلى التقرير الموحد

(أ) تشير أرقام الفقرات إلى قرار المجلس ٥١/١٩٩٩، ما لم يذكر غير ذلك.

ثالثاً - التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز

الجمعية كذلك أن تنظر اللجنة التحضيرية للحدث الرفيع المستوى في الطرائق التي تمكن من مشاركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ونتج عن ذلك أن اجتمع مكتب اللجنة التحضيرية في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠ مع المجلس التنفيذي للبنك الدولي. واقترح المجلس ترتيبات ثلاثية الشعب لمشاركة البنك الدولي في العملية، يعقد المجلس التنفيذي للبنك بموجبه اجتماعات، مع مكتب اللجنة في اللحظات الحاسمة، ويواصل الاعتماد على الاتصالات غير الرسمية على المستوى الحكومي الدولي وترتيب اتصالات رفيعة المستوى مع اللجنة التحضيرية. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر البنك الدولي الموظفين لأمانة التنسيق المشتركة للحدث. ويجري حالياً اتخاذ ترتيبات مع صندوق النقد الدولي لإجراء مشاورات مع مجلسه التنفيذي. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠، وافقت اللجنة التحضيرية على إجراء مزيد من المشاورات مع مؤسسات بریتون وودز وعلى وضع جدول زمني لعقد اجتماعات معها بغية دفع عجلة أعمالها الموضوعية. (للحصول على مزيد من المعلومات انظر A/AC.257/6).

٩ - وبالإضافة إلى ذلك، فإنه منذ انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس في ١٩٩٩، حدثت ثلاثة أحداث رئيسية مكنت الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز من التفاعل على الصعيد الحكومي الدولي. فقد حدثت أول زيارة على الإطلاق يقوم بها المديرون التنفيذيون لصندوق النقد الدولي إلى الأمم المتحدة، في نيويورك، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، في إطار مواصلة الحوار، الذي بدأ، في حزيران/يونيه ١٩٩٩، في واشنطن العاصمة، في اجتماع ضم ٣٠ من سفراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي. وكان الموضوعان الرئيسيان للمناقشات هما: (أ) القضاء على الفقر ومبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالدين؛ (ب) بناء السلم بعد انتهاء الصراع. وبصفة

٧ - يرحب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الجزء ثانياً من قراره ٥١/١٩٩ المعنون "التقرير المرحلي عن التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز" بتعزيز الشراكة وبسلسلة الأحداث التي جرت في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ لدفع عجلة الحوار بين الهيئات الإدارية للأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز. ويرحب كذلك بالاتفاق الواسع الذي تم التوصل إليه في سياق الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة والمخصص لتمويل التنمية، ويوصي بأن تنظر الجمعية في استكشاف إمكانية دعوة مؤسسات بریتون وودز إلى الاشتراك في فرقة عمل مشتركة. ويشجع المجلس كذلك على تكثيف التعاون على مستوى الأمانة العامة وعلى المستوى القطري، ويكرر نداءه ببذل جهود جديد من أجل زيادة تنسيق نهج السياسة العامة وإعطاء زخم جديد لإجراءات التعاون والتكامل بين مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، لا سيما في مجال القضاء على الفقر.

٨ - وقد أحرز تقدم ملموس، أثناء الإعداد للحدث الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، في إعداد طرائق للتعاون من أجل التوصل إلى نهج مشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز. وطلبت الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والخمسين، إلى الأمين العام، في سياق الفقرتين ١٧ و ١٨ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥١/١٩٩، أن يشرع في أقرب وقت ممكن في إجراء مشاورات تمهيدية مع كافة أصحاب المصلحة ذوي الصلة، خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بشأن الطرائق الممكنة لمشاركتهم في عمليتي التحضيرات الموضوعية والحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى معاً. وقررت

الموضوعية الرئيسية، بالتشاور مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بإعداد مذكرة حصرت موضوعات النقاش حول مجالين عريضين من مجالات اهتمامات السياسة العامة، هما إصلاح النظام المالي العالمي ومحاربة الفقر في البلدان النامية. وأسهمت المذكرة في إيجاد تبادل أكثر تركيزاً للآراء، حيث سلم عدد من المتكلمين بأن مؤسسات بريتون وودز تشهد تغيرات كبيرة في عملها استناداً إلى نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، وبأن وقرات استراتيجية الحد من الفقر تعد أدوات أساسية لتنسيق المساعدة التي يقدمونها إلى البلدان المتلقية. وفي هذا الصدد، أبدت ملاحظات عملية بشأن التعاون على الصعيد الميداني، لا سيما الروابط بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والإطار الإنمائي الشامل للبنك الدولي، وورقات استراتيجية الحد من الفقر التي جرى إعدادها بصدد مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالدين.

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، تواصل التفاعل عن طريق تنظيم جلسات الإحاطة الإعلامية وأفرقة المناقشة بمشاركة كبار المسؤولين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أثناء مداورات الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، واللجان التحضيرية للاستعراضات الخمسية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ودورات اللجان الفنية للمجلس. وقد نظم البنك الدولي ستة أفرقة مناقشة وأربع جلسات إحاطة إعلامية خلال الفترة قيد النظر، بشأن مختلف الموضوعات المرتبطة بالتنمية، كان أبرزها هو موضوع الحد من الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار التحضير للجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس، نظم البنك الدولي فريق مناقشة في مقر الأمم المتحدة، تحت عنوان "كيف يمكن لإدارة المعارف أن تغير وجه التنمية؟". وكما جرت العادة، يتوقع أن يشارك المدير الإداري لصندوق النقد الدولي

عامة، كان هناك إحساس بأن الصندوق يزيد من تركيزه على القضاء على الفقر، بما يتماشى مع أهداف المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة خلال عقد التسعينات. وأتاح الاجتماع أيضاً الفرصة لعدد من الدول الأعضاء الأقل بروزاً في صندوق النقد الدولي كي تعبر عن وجهات نظرها بصورة مباشرة أمام مجلس الصندوق.

١٠ - ثانياً، اجتمع ٣٠ من سفراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المجلس التنفيذي للبنك الدولي، في يومي ١٤ و ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠، في إطار برنامج التبادل المشترك بين البنك الدولي والأمم المتحدة. وانضم رؤساء المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بالإضافة إلى رؤساء الاستعراض الخمسي للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، إلى السفراء في هذه الزيارة. وتركزت المداورات على عدد من المسائل الموضوعية، هي الحد من الفقر (بما في ذلك الإطار الإنمائي الشامل ومبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالدين)، والمسائل الجارية في مجال التمويل بمبالغ ضخمة، والتطورات الأخيرة في إدارة المعارف، وإجراءات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتمويل التنمية. وقد أسهمت المناقشات المفتوحة والمثمرة، التي تميز بها هذا الاجتماع، في زيادة التقارب في هُجج السياسات العامة، مع تعزيز نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة والاجتماعات المعقودة في إطار مؤسسات بريتون وودز.

١١ - ومؤخراً جداً، جاء الاجتماع الثالث الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، المعقود في نيويورك، في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، مثلاً للاتفاق الواسع داخل المجتمع الدولي على أولويات وأهداف التنمية الدولية. وقامت الأمانة العامة للأمم المتحدة، إثر صدور توجيه المجلس المضمن في القرار ٥١/١٩٩ بشأن تركيز المداورات على مسألة واحدة أو اثنتين من المسائل

في إعداد مداولات المجلس بشأن هايتي. وتبادلوا الدعوات للمشاركة في اجتماعات التنسيق المعقودة في نيويورك وواشنطن العاصمة. ويكتسب هذا التعاون مزيدا من الأهمية نظرا لأن نجاح البرنامج الطويل الأجل لدعم هايتي يعتمد على التلاحم ووجود روابط صحيحة بين تقييم الأمم المتحدة القطري الموحد، الذي يقوم بتنفيذه في هايتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر (للحصول على مزيد من المعلومات، انظر تقرير الأمين العام بشأن إعداد وتنفيذ البرنامج الطويل الأجل لدعم هايتي (E/2000/...)).

١٥ - وحالة هايتي ليست فريدة وإن كانت تمثل حالة خاصة من حيث اشتراك المجلس مباشرة في تشكيل وجود الأمم المتحدة وآليات التنمية هناك، وسيعتمد نجاح التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، في كثير من جوانبه، على مدى ترجمة التوجيه في مجال السياسات، الذي يتزايد تنسيقه عن الصعيد الحكومي الدولي، إلى عمل ملموس على الصعيد القطري. وقد تمت كفالة الاتساق بين الآليات الرئيسية الأربع الخاصة بتنسيق المساعدة، وهي التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار الإنمائي الشامل وورقات استراتيجية الحد من الفقر، مع تشجيع ملكية الحكومات المتلقية في الوقت ذاته. وهناك عدد من المبادرات الجارية، يمكن استخلاص ملاحظات أولية منها. ولأغراض تفادي الازدواجية في شروط الإبلاغ، يشار إلى تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ (E/2000/46/Add.1)، الذي يقدم استعراضا عاما لتنسيق الأنشطة على الصعيد القطري.

رابعا - التوصيات

١٦ - ترمي التوصيات الواردة أدناه إلى تشجيع مواصلة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥١/١٩٩٩ و ٤٦/١٩٩٨:

ورئيس البنك الدولي في الحوار المتعلق بالسياسات الذي سيعقد في سياق الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس.

١٣ - وبطبيعة الحال أدى تكثيف الروابط بين مجالس الإدارة في الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، إلى زيادة تعزيز التعاون على مستوى الأمانات. وبرغم أن المشاورات الخاصة بإعداد التقارير التي تقدم إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات تاريخ طويل، إلا أن التنظيم المشترك لعدد من الأحداث الرفيعة المستوى، على النحو الوارد وصفه أعلاه، أضاف بعدا جديدا إلى هذا التعاون، الذي يسره وجود الممثل الخاص للبنك الدولي لدى الأمم المتحدة في نيويورك، ومكتب صندوق النقد الدولي في نيويورك. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات بريتون وودز، الذين هم أعضاء في لجنة التنسيق الإدارية، يشاركون في دورات لجنة التنسيق الإدارية التي ركزت هذا العام على التجارة وتكنولوجيا المعلومات. يضاف إلى ذلك، أن مؤسسات بريتون وودز أسهمت في اللجنة التحضيرية للاستعراض الخمسي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، عن طريق إعداد وثائق معينة، هي ورقة للبنك الدولي عن تعزيز الهياكل الأساسية للتنمية الاجتماعية، وتقرير لصندوق النقد الدولي عن قضايا السياسة الاجتماعية في البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي: متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

١٤ - ويشمل التعاون في إطار البرنامج الطويل الأجل لدعم هايتي، حسبما جاء في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/١٩٩٩، أطرافا على الصعيد الحكومي الدولي وصعيد الأمانة والصعيد القطري. وكما حدث بالنسبة للفريق الاستشاري المخصص لهايتي في ١٩٩٩، التابع للمجلس، واصل المسؤولون في الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستفادة بصورة متبادلة من التعاون مع المسؤولين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

(أ) الجمعية العامة:

'٣' قد يرغب المجلس في أن يطلب إلى مكاتب اللجان الفنية أن تقوم، بمساعدة الأمانة العامة، باستعراض وثائق اللجان وما تتوصل إليه من نتائج، وكفالة إحالتها إلى اللجان الأخرى، حسب الاقتضاء. وينبغي للمكاتب أن تحدد أيضا التقارير والوثائق الواردة من اللجان الأخرى والتي يمكن أن تنظر فيها لجانها لأهميتها. ويتعين أن تُضاف هذه التقارير إلى قائمة الوثائق الخاصة بالدورة التالية للجنة؛

'٤' قد يرغب مكتب المجلس في الاستفادة من وجود رؤساء اللجان الفنية، أثناء الجزء العام من دورة المجلس، بغرض عقد اجتماع لتبادل الآراء بشأن اتجاه برامج عمل اللجان. ويمكن أيضا عقد اجتماعات مع رؤساء بعض اللجان بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

'٥' قد يرغب المجلس في إعادة تأكيد طلبه إلى اللجان الفنية ومكاتبها كيما تكفل أن تأخذ اللجان تماما في اعتبارها، عند صياغة برامج عملها المتعددة السنوات، برامج عمل اللجان الأخرى، وكذلك الأحداث الرئيسية للأمم المتحدة، وكفالة التكامل فيما بينها. ولتحقيق هذه الغاية، قد يرغب المجلس في أن يطلب إلى الأمين العام تقديم مذكرة معلومات أساسية إلى جميع اللجان الوظيفية في دوراتها المقبلة بشأن برامج عمل كل منها، فضلا عن اقتراحات بشأن إمكانية إقامة روابط فيما بينها؛

'٦' قد يرغب المجلس، في معرض ترحيبه باستعراض اللجان الفنية لبرامج عمل كل منها وفق توجيهات المجلس، في الدعوة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز دور المكاتب، وتنظيم مداورات تفاعلية بمشاركة نطاق واسع من الأطراف الفاعلة، وإلى عقد اجتماعات بين الدورات بغرض التحضير لعقد دوراتها؛

'٧' قد يقرر المجلس أيضا عقد جلسات حوار غير رسمي بشأن الموضوعات الشاملة، بما في ذلك عقدها في

'١' تستطيع اللجنتان الثانية والثالثة، عند بدء النظر في أحد بنود جدول الأعمال، اتباع وتوسيع ممارسة تنظيم حوار مع رؤساء الإدارات، أو المكاتب أو الوكالات الفنية المسؤولين عن وضع شروط الإبلاغ في إطار ذلك البند من بنود جدول الأعمال؛

'٢' ينبغي مواصلة استكشاف سبل تعزيز التعاون بين اللجنتين الثانية والثالثة، بما في ذلك عقد اجتماعات أفرقة مناقشة مشتركة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، وزيادة وتيرة عقد الاجتماعات بين مكنتي اللجنتين؛

'٣' قد ترغب الجمعية في مناقشة تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جلسة عامة. ويجوز أن يقوم رئيس المجلس بتقديم التقرير، مما سيزيد من إبراز عمل المجلس مع تعزيز فحصه فحفا متكاملا من قبل الجمعية العامة؛

'٤' قد يرغب مكتب اللجنة الثانية في استعراض جدول الأعمال المؤقت، ومواصلة ترشيد أساليب عمله، بما في ذلك زيادة تجميع بنود جدول الأعمال، وخفض عدد الاجتماعات، واعتماد عدد أكبر من القرارات الجامعة أو المتكاملة؛

(ب) المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانته الفنية:

'١' قد يحتاج المجلس إلى مواصلة التمعن في كيفية تحسين تنظيم مداولاته بشأن تقارير اللجان الفنية، نظرا إلى أن المجموعات لا تؤدي دائما إلى قيام مناقشة موضوعية مركزة بشأن ما تتوصل إليه اللجان من نتائج؛

'٢' قد يرغب المجلس في أن ينظر في كيفية جعل تقاريره أيسر استعمالا بحيث يسهل استعراضها من قبل الجمعية العامة؛

أوقات انعقاد دورات اللجان الفنية، بغية الاستفادة من خبرات الوفود التي تحضر هذه الدورات وتوسيع نطاق منظور اللجان بشأن المسائل المترابطة؛

٨' قد يرغب المجلس في دراسة سبل ووسائل تيسير مشاركة المنظمات غير الحكومية المتخصصة، التي لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس، في دورات اللجان التي لها علاقة مباشرة بأعمال هذه المنظمات؛

٩' قد يرغب المجلس في دعوة مكاتب اللجان الفنية إلى تقديم اقتراحات بشأن كيفية مساهمة اللجان في الجهود المبذولة لمساعدة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، لا سيما في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠١، واستعراض برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، في عام ٢٠٠٢؛

١٠' قد يرغب المجلس في إعادة تأكيد دعوته إلى اللجان الفنية كي تقدم إليه تقارير بشأن متابعة توجيهات المجلس؛

(ج) التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات

بريتون وودز:

١' قد يرغب المجلس في الترحيب بتجديد الشراكة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وقد يقرر أن يشارك في الاجتماعات المستقبلية المشتركة بينها، رؤساء اللجان الفنية ذات الصلة ورؤساء المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة، وذلك حسب المواضيع المطروحة للمناقشة؛

٢' قد يرغب المجلس في أن يقرر توسيع نطاق شراكة مماثلة مع منظمة التجارة العالمية، وأن يناقش طرائق هذا التعاون؛ وينبغي أن يشارك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذه العملية مشاركة لصيقة.

الحواشي

(١) ينبغي قراءة هذا التقرير بالترافق مع التقرير الموحد المتعلق بعمل اللجان الفنية في عام ٢٠٠٠ (E/2000/...) والفروع ذات الصلة من التقرير المتعلق بالمتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة (E/2000/57).

(٢) ترد معلومات عن مزيد من التعاون في هذا الصدد في التقرير الموحد عن أعمال اللجان الفنية للمجلس في عام ٢٠٠٠ (E/2000/----). وهو يقدم استعراضاً شاملاً للمسألة ويبين المجالات التي يمكن فيها تنسيق العمل فيما بين اللجان الوظيفية وخصوصاً بشأن المواضيع الرئيسية المتداخلة المنبثقة عن المؤتمرات الرئيسية في التسعينات.